30/2016

30/2016

مشـــروع قانـــون

يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بتونس في 18 ماي 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية الحضارية والحوكمة المحلية المدرجة ضمن البرنامج الخماسي للاستثمارات البلدية

فصل وحيد :

تمت الموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بتونس في 18 ماي 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بضمان القرض المسند لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة ثلاثون مليون أورو (30.000.000 أورو) للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية الحضارية والحوكمة المحلية المدرجة ضمن البرنامج الخماسي للاستثمارات البلدية.

39 / 2016

شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية المتعلق بتمويل مشاريع التنمية الحضرية والحوكمة المحلية المدرجة ضمن البرنامج الخماسي للاستثمارات البلدية

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 18 ماي 2016 مع الوكالة الفرنسية للتنمية عقد ضمان عند أول طلب يتعلق بخط التمويل المسند لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بمبلغ قدره 30 م.أورو أي ما يعادل حوالي 73[1] م.د.ت للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية الحضرية والحوكمة المحلية المدرجة ضمن البرنامج الخماسي للاستثمارات البلدية والمزمع إنجازها خلال الفترة الخماسية القادمة.

1) أهداف البرنامج :

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى تمويل المخطط الاستثماري للجماعات المحلية والذي من شأنه تدعيم البنية الأساسية والمرافق العمومية والنهوض بالجانب البيئي لحياة المتساكنين في الوسط البلدي. كما يهدف إلى تدعيم اللامركزية ووضع أسس الحوكمة المحلية باعتماد المقاربة التشاركية بين السلطة المحلية والجهوية ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

2) مكوّنات البرنامج :

- ✓ تدعيم وصيانة البنية الأساسية بالمناطق البلدية على غرار مد الطرقات والأرصفة وشبكات توزيع الماء الصالح للشراب وشبكات تصريف مياه الأمطار...،
- ✓ المشاريع الموجهة للمحافظة على البيئة واستغلال الطاقات المتجددة،
- ✓ صيانة شبكات البنية الأساسية المحلية،
- ✓ المشاريع ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة ذات الطابع التشاركي،
- ✓ التحديث والتجديد الحضري،
- ✓ اقتناء معدات النظافة والطرقات والتجهيزات الإعلامية.

39 / 2016

[1] أورو = 2.43 د.ت بتاريخ 13 جوان 2016

3) كلفة البرنامج وتمويله :

-**الكلفة الجملية** :600 م.أورو أي ما يعادل 1460 م.د.ت يتمّ تمويلها بواسطة قروض ممنوحة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بمبلغ 190 م.أورو و270 م.أورو في شكل مساعدات من الدولة و140 م.أورو تمويل ذاتي من قبل البلديات.

تساهم الوكالة الفرنسية للتنمية، إلى جانب البنك الأوروبي للاستثمار (50 م.أورو)، في تمويل القروض الممنوحة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بخط تمويل في حدود 30 م.أورو وهو ما يمثل نسبة 5% من كلفة البرنامج.

-**فترة الإنجاز** : من تاريخ التوقيع إلى غاية 30 جوان 2022 (آخر أجل لاستهلاك كافة الاعتمادات المرصودة للبرنامج).

-**قيمة القرض** : 30 مليون أورو، يتمّ صرفه على 3 أقساط (14 و8 و8 م.أورو) مع تحديد آخر أجل للسحب بتاريخ 30 جوان 2021.

4) شروط القرض :

- **نسبة الفائدة** : متغيرة يتم تثبيتها عند سحب كل قسط. ويعتمد في احتساب هذه النسبة على نسبة الفائدة المرجعية المحددة في تاريخ توقيع اتفاقية القرض بـ(2.07%) مع إضافة الفارق المسجل في نسبة المؤشر بين تاريخ تثبيت نسبة الفائدة وتاريخ توقيع اتفاقية القرض. علما أن نسبة المؤشر بتاريخ 15 سبتمبر 2015 هي 0.97%
- **فترة السداد** : 20 سنة منها 6 سنوات إمهال.
- **عمولة التعهد** : 0.5 % سنويا يتم احتسابها على المبلغ غير المسحوب من كل قسط. ولا يتمّ دفع هذه العمولة في صورة احترام صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لجدول السحوبات والقيام بالسحب من موارد القرض في الآجال.
- **عمولة الإلغاء** : 2.5 % تحتسب على المبلغ الملغى من القرض إذا تجاوز نسبة 15 % من المبلغ الجملي لقيمة القرض (أي 4.5 مليون أورو).
- **نظام السداد** : سداسي (28 سداسية).

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.